٢٣ نوفمبر ٢٠٢١م

سعادة الرئيس التنفيذي / المدير العام **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مراجعة البنك المركزي السعودي للتقارير الإكتوارية لعام ٢٠٢٠م

في عام ٢٠٢٠م قدّمت شركات التأمين - ولأول مرة- التقارير الإكتوارية وفق "ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين" الصادرة في مارس ٢٠٢٠م، حيث تهدف هذه الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، وذلك لتسهيل اتخاذ إدارة الشركة لقرارات مدروسة ولتقديم دعم فني أكبر لأعمال الشركة تزامنًا مع استمرار تطور سوق التأمين في المملكة.

يتضمن هذا المستند ملاحظات البنك المركزي السعودي المستمدة من مراجعته للتقارير الإكتوارية التي قُدّمت بموجب الضوابط الجديدة، وهذه التقارير على التالي:

أ- تقرير الاحتياطيات الفنية لنهاية عام ٢٠٢٠م (من صفحة ١ إلى ٨)، بما في ذلك:
- الربط بينها وبين تقارير كفاية التسعير لتأمين المركبات والتأمين الصحي.
- تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والاستجابة التنظيمية له.

ب- تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام ٢٠٢٠م (من صفحة ٨ إلى ١١)

ج- تقرير الملاءة المالية ورأس المال عام ٢٠٢٠م (من صفحة ١١ إلى ١٤)

د- تقرير الاستمرارية عام ٢٠٢٠م (صفحة ١٥)

هـ- تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات عام ٢٠٢٠م (الصفحتان ١٥ و١٦)

انتهت المراجعات التي أجراها البنك المركزي أعلاه إلى عدد من الملاحظات المهمة، التي يود البنك المركزي مشاركتها مع إدارة الشركة إلى جانب التوقعات حيال تلك الملاحظات. حيث أنه من المتوقع أن تحرص إدارة الشركة على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة ومع الإدارات ذات الصلة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

أ- الاحتياطيات الفنية لنهاية عام ٢٠٢٠م

١- المخصصات الفنية المعتمدة مقابل التوصيات الإكتوارية

إن توصيات الإكتواري المعين بالاحتياطيات الفنية تعد على أساس "أفضل التقديرات"، إلا أنه من الممكن أن تنحرف النتائج الفعلية، وبشكل جوهري، عن توصيات الإكتواري. فقد سبق وأوضح البنك المركزي تعليماته بشأن الاحتياطيات الفنية بأنه يتوقع من الإدارة أن تعتمد مخصصات فنية مماثلة أو أعلى من تلك التي أوصى بها الإكتواري المعين؛ وذلك للحصول على ارتياح أعلى تجاه كفاية المخصصات الفنية. كما تضمنت تعليمات البنك المركزي قيام الإكتواري المعين بإعداد تقدير للتباين حول أفضل تقدير للمخصصات الفنية، وذلك لتسهيل اتخاذ الإدارة للقرارات. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع المخصصات الفنية المعتمدة نسبةً إلى تلك التي أوصى بها الإكتواري المعين.

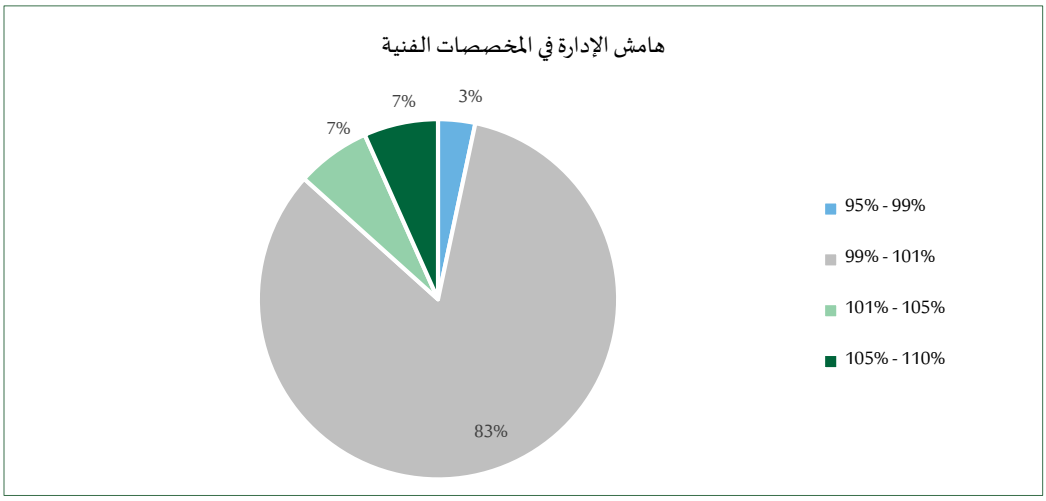

بلغت نسبة شركات التأمين التي اعتمدت مخصصات فنية أعلى من تلك التي أوصى بها الإكتواري المعين حوالي ١٤%، بينما اعتمدت ٣% فقط مخصصات فنية أقل من الموصى بها. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧)، سيكون هناك قدر أقل من الصلاحية التقديرية في هذا المجال، حيث ستُلزّم شركات التأمين على إضافة هامش للتذبذب (تعديل المخاطر) على أفضل تقدير لالتزامات المطالبات المخصومة.

يتوقع البنك المركزي من الإدارة أن تعززفهمها للتذبذب المصاحب لأفضل تقدير للمخصصات الفنية، و اتخاذ قرار مدروس بشأن هامش الإدارة في المخصصات الفنية، مع المراعاة الواجبة لقدرة الشركة على تحمل المخاطر. كذلك يتوقع البنك المركزي أن تطوّر الإدارة المعرفة والفهم حول الصّلة بين هامش الإدارة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) وتعديل المخاطر المطلوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧).

٢- دور المراجعين الخارجيين

يلعب المراجعون الخارجيون دورًا مهمًا في توفير الضمان للجنة المراجعة بشأن المخصصات الفنية المقدرة من الإكتواري المعين. ففي السنوات السابقة قمنا بتحديد المجالات التي تتطلب اهتمامًا من لجنة المراجعة؛ وذلك للحصول على مدخلات فعالة وسليمة فنيًا من المراجعين الخارجيين بما يلي كذلك معايير المراجعة المهنية. كما نقوم كل عام بإجراء مسح لدراسة التفاعل بين المراجعين الخارجيين والخبير الإكتواري المعين كمؤشر على جودة عمل المدققين الخارجيين. ويوضح الرسم البياني أدناه نتائج هذا المسح في تلك المجالات التي رصدنا أوجه القصور حيالها في الماضي.

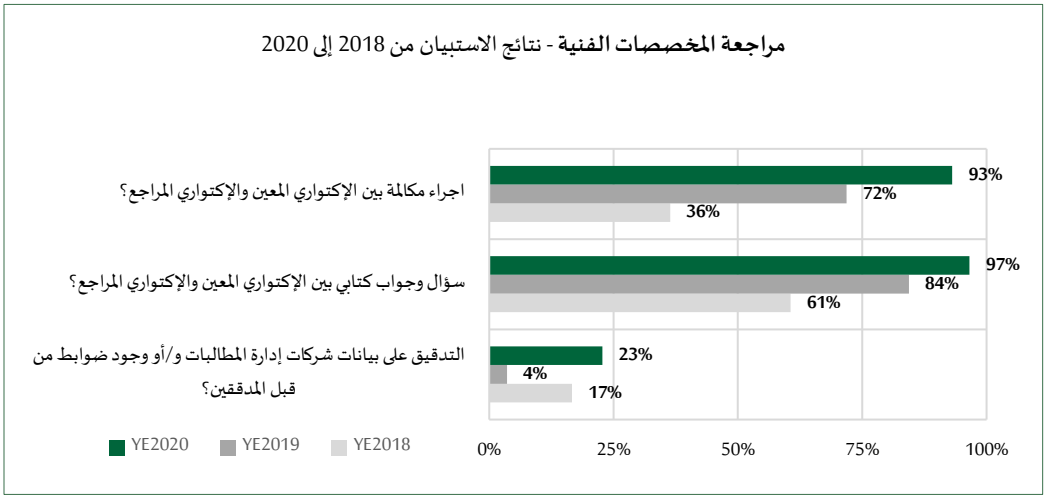

بعد البدء من مستوى متدن، استمر التفاعل بين الإكتواري المعين والإكتواري التابع للمراجع الخارجي في التحسن عامًا بعد عام برغم عدم إجراء أقلية من شركات التأمين لخطوة المراجعة الهامة هذه. وفي المقابل، لاحظنا تقدمًا محدودًا للغاية فيما يتعلق بمراجعة شركات إدارة المطالبات للتأمين الصحي. ويؤكد البنك المركزي متابعته لهذه الفجوة في إجراءات المراجعة وحرصه على ألا تُعرّض شركات التأمين بياناتها المالية لمخاطر جسيمة مماثله لما تم رصده في حالات سابقة.

يتوقع البنك المركزي من جميع لجان المراجعة التأكد من أن نطاق المراجعة الخارجية يتطلب مدخلات كافية من الإكتواري التابع للمراجع الخارجي، وأن ذلك الإكتواري يتمتع بالمؤهلات والمهارات المهنية المناسبة وأنه على دراية كاملة بأحدث التغيرات في قطاع التأمين السعودي. وعند انتفاع الشركة من خدمات شركات إدارة المطالبات، يجب على لجنة المراجعة التأكد من أن نطاق المراجعة يغطي أنشطة شركات إدارة المطالبات بصورة مناسبة كما هو معمول به بموجب معايير المراجعة الدولية. وعليه، فإن البنك المركزي يتوقع من لجنة المراجعة أن تقوم بمر اقبة وضمان التزام المراجعين الخارجيين ببنود النطاق المذكورة آنفًا.

٣- اتجاهات التأمين الصحي

ارتفع معدل الخسارة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة مطردة في العامين السابقين لـ ٢٠٢٠م، وقد يُعزى ذلك إلى زيادة الوعي بالإضافة إلى المنافسة المحتدمة بسبب نسب الخسارة المنخفضة تاريخيًا التي شهدها القطاع. ويقارن الرسم البياني أدناه معدل خسارة "المتوسط البسيط" للتأمين الصحي لجميع الشركات مع معدل خسارة "المتوسط الموزون" للقطاع، وذلك باستخدام الأقساط أوزانًا ومعدلات الخسارة حسب توقعات الإكتواري المعيّن.

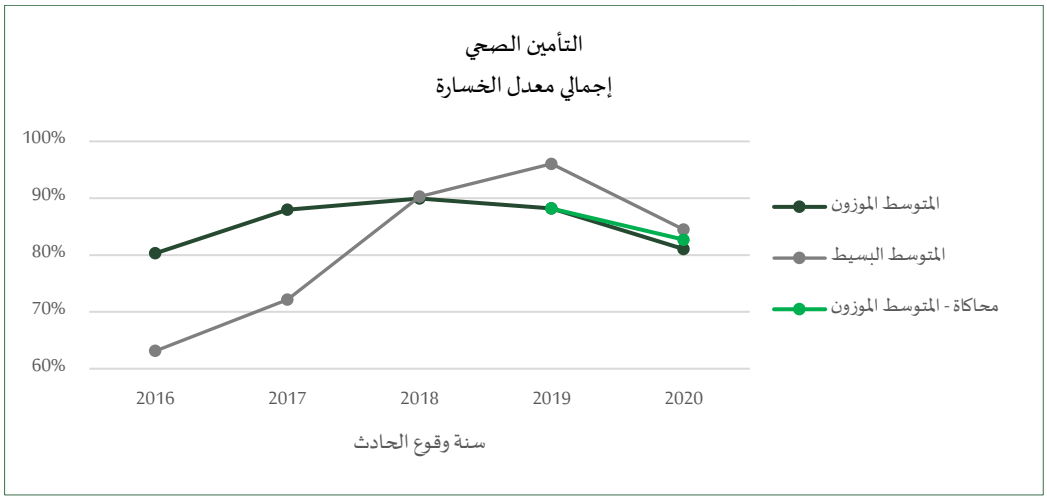

مع تدخل الحكومة لتحمل تكلفة علاج المصابين بكوفيد-١٩، والميل العام نحو تجنب استخدام خدمات الرعاية الصحية في ظروف اختيارية أو أقل خطورة في زمن تفشي الجائحة، شهد عام ٢٠٢٠م انخفاضًا كبيرًا في معدل الخسارة مقارنة بالعام الماضي، مع انخفاض أكثر حدة لوحظ في معدل الخسارة "المتوسط البسيط".

في الوقت نفسه، وفي ضوء تأجيل خدمات الرعاية الصحية الاختيارية، أصدر البنك المركزي تعليمات في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م تلزم جميع شركات التأمين بوضع مخصصات مناسبة لتلك المطالبات المؤجلة، وتجنب إعلان الأرباح قبل الأوان. ونتيجةً لذلك، وضعت مخصصات كبيرة استخدمت لتعويض المطالبات المتزايدة في الأرباع اللاحقة. وستؤدي إضافة المخصصات المتبقية في نهاية عام ٢٠٢٠م إلى زيادة معدل خسارة "المتوسط الموزون" ببضع نقاط مئوية، كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه تحت معدل خسارة "محاكاة المتوسط الموزون"، مما يزيد من متانة المخصصات المحتفظ بها في نهاية عام ٢٠٢٠م ببضع مئات من الملايين.

وعليه، فإن البنك المركزي يتوقع من الإدارة متابعة حثيثة لسلوك حملة الوثائق استجابةً للجائحة، وفهم أسباب اختلافات مدى تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على نسب الخسارة لوثائق المؤسسات الكبيرة ووثائق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان عدم تأثر الأسعار المستقبلية بسبب نسب الخسارة المنخفضة التي حدثت في عام ٢٠٢٠م، والحفاظ على مخصص المطالبات المناسب لحالات العلاج المؤجلة.

٤- اتجاهات تأمين المركبات:

يوضح الرسم البياني أدناه أداء المطالبات في تأمين المركبات لكل من وثائق تأمين المركبات الإلزامي ووثائق تأمين المركبات الشامل للسنوات الماضية.

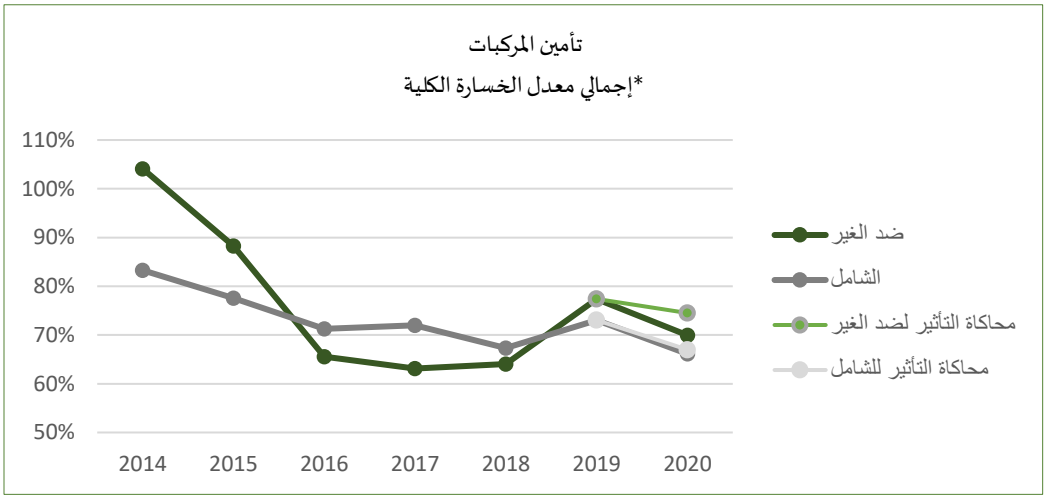

* المتوسط الموزون لجميع الشركات، مطروحًا منه المستردات من بيع الحطام وحق الرجوع

أدت إجراءات حظر التجول في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م، وما تلاه من مواصلة التعليم والعمل عن بُعد إلى انخفاض كبير في عدد الحوادث على الطرق مما قلل بشكل كبير من نسب الخسارة في تأمين المركبات الإلزامي والشامل. وانطلاقًا من مبدأ المعاملة العادلة لحاملي الوثائق، أعلنت جميع شركات التأمين على المركبات عن تمديد فترة سريان وثيقة التأمين لمدة شهرين لجميع حاملي الوثائق الأفراد من دون مقابل. وأصدر البنك المركزي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م تعليمات بشأن توفير مخصصات فنية كافية للتمديد المذكور. كما يظهر الرسم البياني أعلاه محاكاة لـ"معدل الخسارة" وتأثير وضع المخصصات الفنية في نهاية عام ٢٠٢٠م ضمن وثائق التأمين السارية المشمولة في هذا التمديد في عام ٢٠٢١م. وكما يُلاحظ، يزداد هذا التأثير وضوحًا بالنسبة لحاملي وثائق تأمين المركبات الإلزامي مقارنة بحاملي وثائق تأمين المركبات الشامل نظرًا لزيادة شريحة الأفراد في وثائق تأمين المركبات الإلزامي الأقل تكلفة مقارنة بوثائق تأمين المركبات الشامل.

يتوقع البنك المركزي من الإدارة ضمان المراقبة الحثيثة لتطورات الأوضاع على خلفية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والاستجابة السريعة والمدروسة من خلال تعديل أسعار أقساط تأمين المركبات بشكل مناسب. كما يتوقع البنك المركزي من الإدارة ضمان وجود مخصصات كافية يحتفظ بها لغرض التغطية المجانية لمدة شهرين والممنوحة حتى انتهاء آخر وثيقة تأمين مشمولة في هذا التمديد.

٥- المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩)

منذ الأيام الأولى للجائحة، طلب البنك المركزي تقارير إضافية من شركات التأمين لمراقبة المطالبات الناشئة من فيروس كورونا (كوفيد-١٩) سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، واتخاذ الإجراءات إذا لزم الأمر. يوضح الرسم البياني أدناه حالة مبالغ المطالبات المبلغ عنها في نهاية عام ٢٠٢٠م لكل ربع.

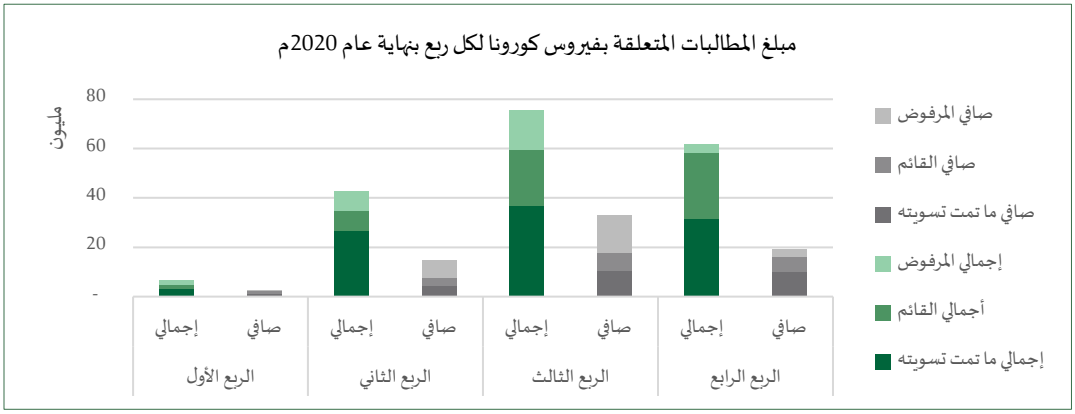

تضاعف إجمالي المطالبات المُبلغ عنها تقريبًا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م مقارنة بتلك المُبلغ عنها في الربع الثاني، ولكنها انخفضت في الربع التالي. ما تزال معظم المطالبات قائمة، كما رُفضَت نسبة صغيرة منها. وخفَّضت المبالغ المتوقع استردادها من معيدي التأمين صافي المطالبات إلى ٣٧٪ فقط من إجمالي المطالبات المبلغ عنها. كما يبدو أن صافي التأثير الإجمالي لا يزال محدودًا حتى الآن.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع المطالبات التي تمت تسويتها والقائمة والمرفوضة حسب نوع النشاط وعلى أساس الصافي من إعادة التأمين.

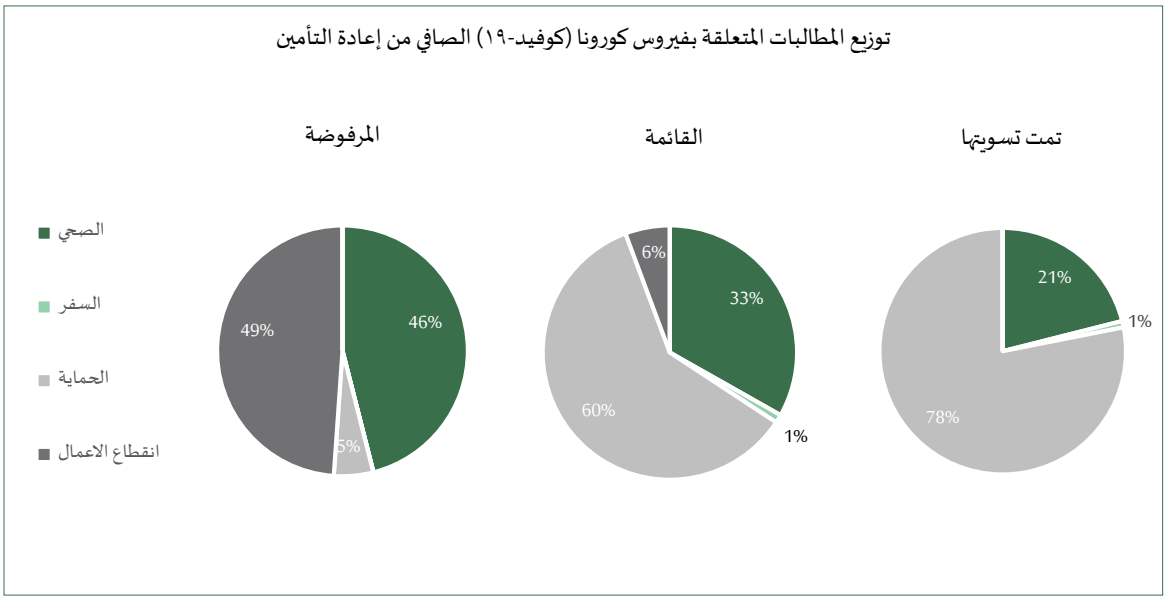

ترتبط غالبية المطالبات القائمة والمطالبات التي تمت تسويتها بالتأمين الصحي، بينما ترتبط غالبية المطالبات المرفوضة بتأمين انقطاع الأعمال.

وبالرغم من أن تأثير المطالبات ذات الصلة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا يزال ضئيلاً حتى الآن في قطاع التأمين السعودي، فإن البنك المركزي يتوقع أن تستمر الإدارة في مر اقبة الحالة الناشئة. وحيث أنه من المتوقع استرداد مبالغ كبيرة من شركات إعادة التأمين، كما يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة عدم وجود فجوات بين أحكام الوثيقة الأصلية و اتفاقيات إعادة التأمين بشأن المطالبات ذات الصلة بالجائحة ضمن كل نشاط من الأنشطة المتأثرة.

٦- معدل خسائر تأمين المركبات مقابل كفاية التسعير

فيما يخص فرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، وبموجب عدد من الضوابط، تمنح تعليمات البنك المركزي مرونة لإدارة الاكتتاب في شركة التأمين لبيع وثيقة التأمين بسعر يختلف عن السعر الذي أوصى به الإكتواري المعيّن لديها. وتتطلب هذه الشروط، ضمن أمور أخرى، أن تبقى أي تغيرات عن السعر الفني ضمن إطار مصفوفة الصلاحيات المعتمدة من مجلس إدارة الشركة، ويجب توثيق المسوغ لأي خصومات ممنوحة بشكل مناسب، ويجب أن يكون مجلس الإدارة على اطلاع بالتأثير المالي المحتمل لتلك الخصومات. ومن المتوقع، أن ينتج عند انخفاض معدل كفاية التسعير معدل خسارة عالية وربحية منخفضة في حال عدم تأثرها بعوامل اخرى.

يقارن الرسم البياني أدناه معدل كفاية التسعير مع إجمالي معدل الخسارة الكلية لعام ٢٠٢٠م بين الشركات التي سجلت أعلى معدلات خسارة وتلك التي سجلت أقل معدلات خسارة.

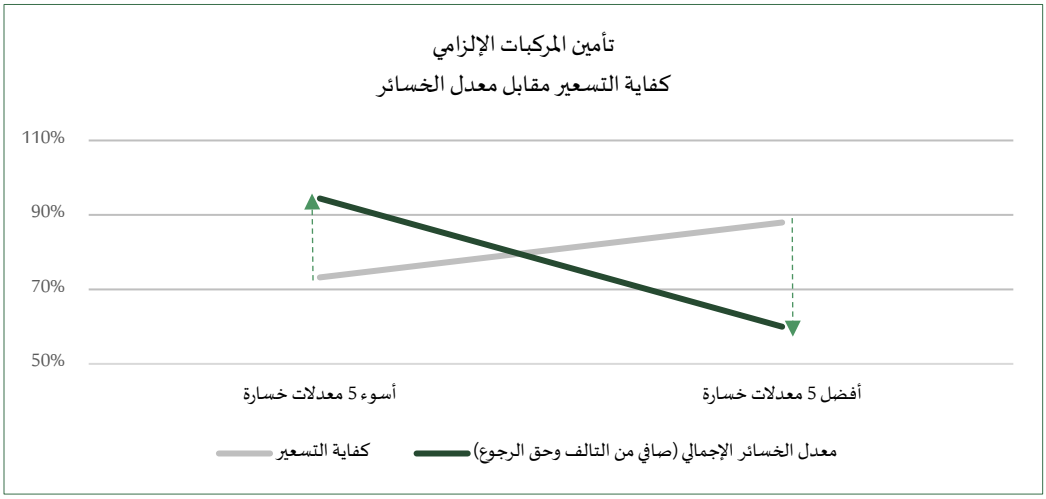

ملاحظة: معدل الخسارة هو المتوسط الموزون لإجمالي معدل الخسارة النهائي لأكبر ٥ شركات لسنة الحوادث ٢٠٢٠م؛
يُعدُّ معدل كفاية التسعير متوسط معدلات النصف الثاني لعام ٢٠١٩م والنصف الأول لعام ٢٠٢٠م لتمثيل سنة الحوادث ٢٠٢٠م.

يتضح مما سبق أن أفضل الشركات أداءً في قطاع تأمين المركبات قد حققت معدل كفاية تسعير أفضل بكثير من تلك التي شهدت أسوأ معدلات خسارة. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن تلك الشركات التي لديها أفضل معدلات خسارة قد حققت معدلات كفاية تسعير أقل من نسبة ١٠٠%، ما يبرز أهمية الحكم السليم في الاكتتاب والإدارة الفعالة للمطالبات.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الشركة ضمان التالي:

أ- التقيد التام بالضوابط الداخلية للتخفيض الاختياري لأسعار أقساط التأمين.

ب- مشاركة المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المتوقع لأي خصومات كبيرة في الأسعار مع مجلس الإدارة في الوقت المناسب

ت- الحفاظ على حلقة تواصل فعالة ومتينة بين إدارة الاكتتاب والإكتواري المعين لضمان مناسبة الأسعار الفنية التي حسبها الإكتواري المعين وضمان دقتها.

٧- تقديرات الحطام وحق الرجوع

يمكن أن تساهم الإدارة الفعالة في تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع لشركة تأمين المركبات في تخفيض صافي تكلفة المطالبات، والتي قد تصل إلى انخفاض جوهري في بعض الحالات. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق التحصيل النهائي المتوقع لشركات التأمين خلال السنوات الأخيرة.

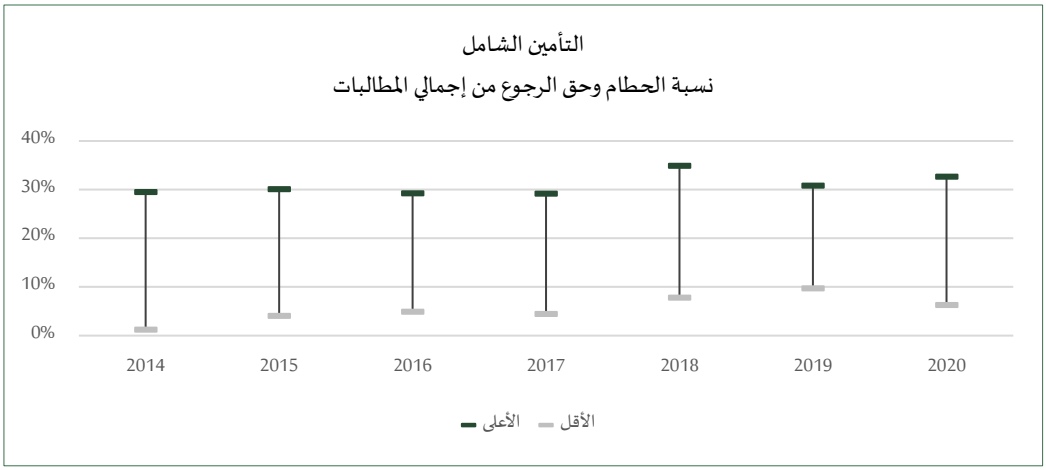

يشير النطاق الواسع الظاهر أعلاه إلى أنه على الرغم من قدرة بعض الشركات على تحسين سجل صافي المطالبات من خلال تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع بنحو فعال، إلا أن هناك شركات في الطرف الأدنى من النطاق لم تستغل هذه الإمكانيات الكبيرة، والتي يمكن بدورها أن تؤثر بحدّة في وضعهم التنافسي في القطاع.

وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تعمل الإدارة على الاستمرار في تحسين كفاءة إجراءات التحصيل لديها لزيادة الاستفادة من هذا المصدر للإيرادات والتي من المحتمل أن تكون كبيرة.

٨- المخصصات الإكتوارية - مجالات يمكن تحسينها

٨-١ تقسيم المخصصات الفنية لتأمين المركبات حسب قناة المبيعات

يوضح الرسم البياني أدناه الاختلافات في معدل الخسارة بين الوثائق المباعة عبر منصات البيع الإلكترونية وتلك المباعة من خلال القنوات الأخرى.

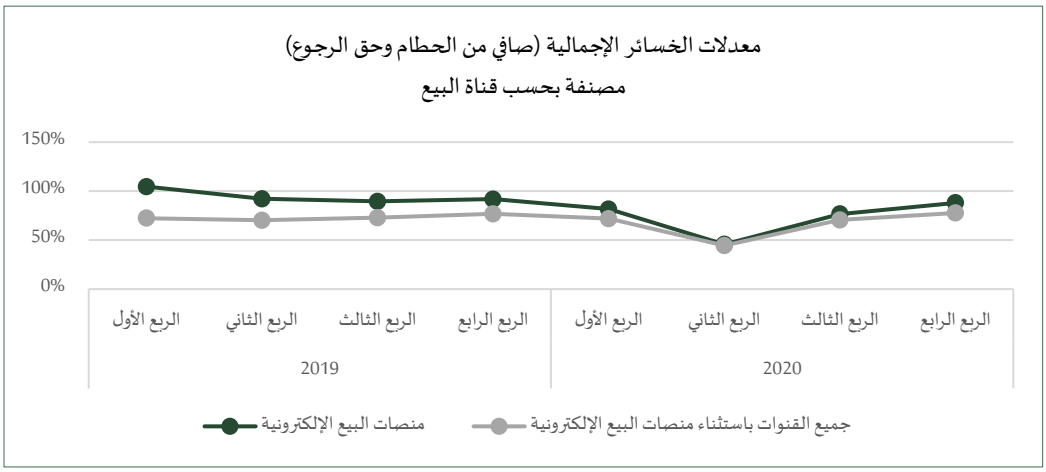

بعد اعتماد منصات البيع الإلكترونية في عام ٢٠١٨م لوحظ اختلاف كبير في معدلات الخسارة. ومع مرور الوقت، انحسر هذا الفارق بشكل كبير، ويعود ذلك جزئيًا إلى التحسينات في معدل كفاية التسعير لقناة البيع هذه. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هذا الاختلاف كبيرًا، ويتطلب مراعاةً متأنية في إدارة التسعير والاكتتاب والمطالبات للوثائق المكتتبة من خلال منصات البيع الإلكترونية.

٢-٨ المخصصات الفنية للتأمين على الأخطاء الطبية

في دراسة حديثة أجراها البنك المركزي تم فيها جمع بيانات لوثائق تأمين الأخطاء الطبية من شركات التأمين، لوحظ أن غالبية وثائق الأخطاء الطبية الصادرة في المملكة هي ذات أجل متعددة السنوات، وعادة ما تكون من ثلاث إلى خمس سنوات. ولوحظ أيضًا أنه في حين أن غالبية وثائق التأمين تصدر على أساس رفع المطالبات، فإن بعض الشركات تصدر هذه الوثائق على أساس حدوث المطالبات، وهي سمة قد يكون لها تأثير كبير على مدة تسوية المطالبات. ويوضح الرسم البياني الآتي نمط التطوير للمطالبات المتكبدة المتعلقة بشركات التأمين التي تضع احتياطي لهذا المنتج بشكل منفصل عن المنتجات الأخرى التي تقع تحت فرع الحوادث والمسؤولية.

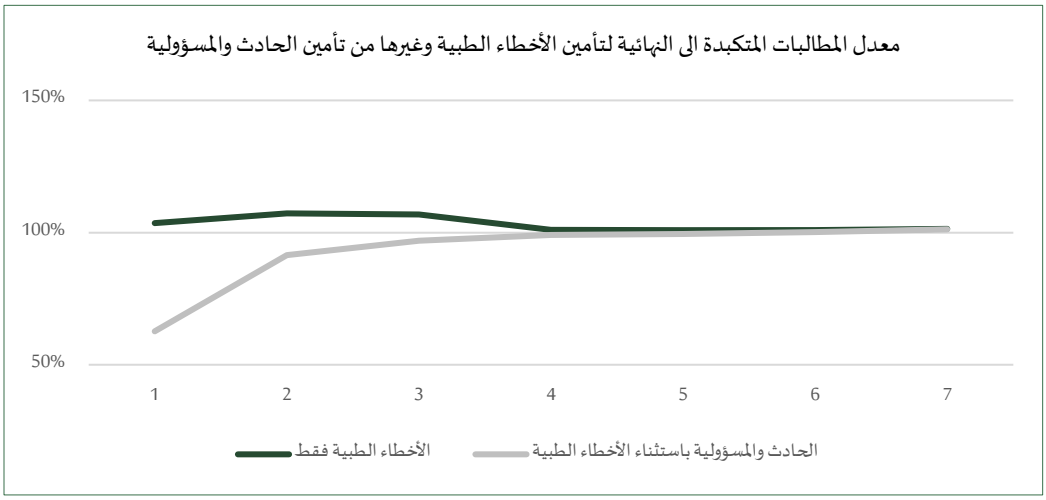

يمكن ملاحظة أن المخصصات الفنية الأولية لوثائق الأخطاء الطبية تميل إلى أن تكون أكثر مما هو مطلوب في النهاية لدفعات المطالبات. ويُعزى هذا جزئيًا إلى معدلات الرفض العالية جدًا حسب الدراسة المشار إليها أعلاه. ويدرس البنك المركزي حاليًا أسباب ارتفاع نسبة رفض المطالبات ويعتزم العمل مع قطاع التأمين والهيئات الحكومية الأخرى من أجل معالجة هذا التحدي. وسيكون من المهم لكل إكتواري معين أن يكون على دراية بالتغييرات المستقبلية المحتملة في هذا الصدد بحيث يمكن تقدير أي تأثير على المخصصات الفنية بالشكل والوقت المناسبين.

ب- تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام ٢٠٢٠م

تعتمد غالبية شركات التأمين السعودية بشكل كبير على شركات إعادة التأمين في فرع التأمين على الممتلكات والحوادث، حيث تسند الشركات نسبة كبيرة من الأعمال لها. لذلك من المهم أن تقوم كل شركة تأمين بتقييم متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها باستخدام أساس فني سليم، مع مراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

تتطلب ضوابط الأعمال الإكتوارية تقريرًا سنويًا من الإكتواري المعين، وتقييم مدى ملاءمة اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين. كما يتعين على الإكتواري المعين تقديم توصيات للإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن تحسين إعادة التأمين. وتتطلب هذه العملية تطبيق أساليب النمذجة الإكتوارية المتطورة وهو ما يهدف له البنك المركزي في رفع معايير الأعمال الإكتوارية في المملكة. وقُدمت التقارير إلى البنك المركزي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م.

التغييرات الموصى بها لنوع الاتفاقية

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة شركات التأمين التي وجد الإكتواري المعين أن نوع الاتفاقية فيها (أي الحصص النسبية، والفائض، وفائض الخسارة، وما إلى ذلك) غير مناسبة لأعمال الشركة، وبالتالي أوصى بنوع آخر من الاتفاقيات.

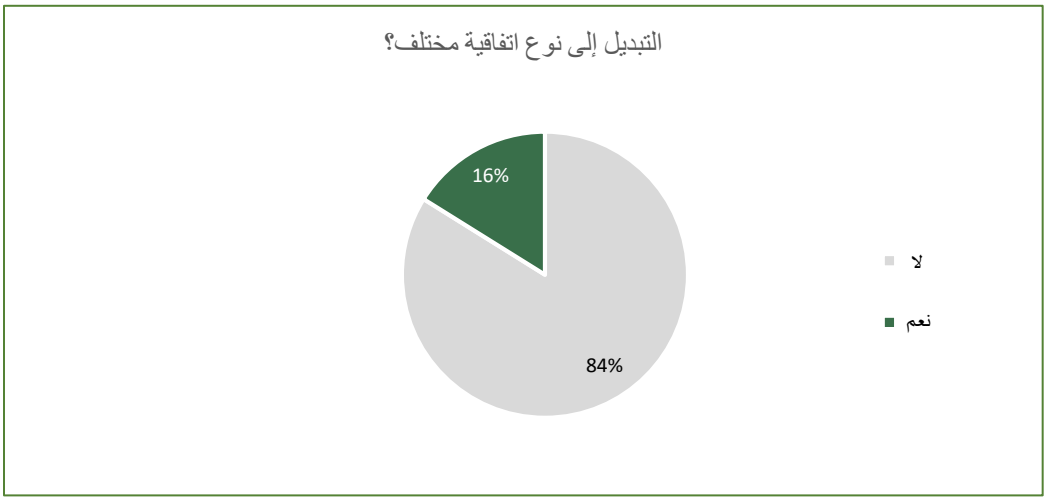

وعلى الرغم من أقلية نسبة شركات التأمين التي أوصي فيها بالتبديل إلى نوع مختلف من الاتفاقيات إلا أنها تتطلب اهتمامًا فوريًا من الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛ نظرًا لأهمية التغيير المقترح.

التغييرات الموصى بها لاتفاقيات الحصص النسبية

بالإضافة إلى ما سبق، وعلى الرغم من أن الإكتواري المعين اعتبر نوع الاتفاقية الحالي مناسباً لعدد من شركات التأمين، فإن مستوى الاحتفاظ بالمخاطر لهذه الاتفاقيات كان غير مناسب. ويوضح الرسم البياني التالي نتائج التقييم لاتفاقيات الحصص النسبية لجميع شركات التأمين.

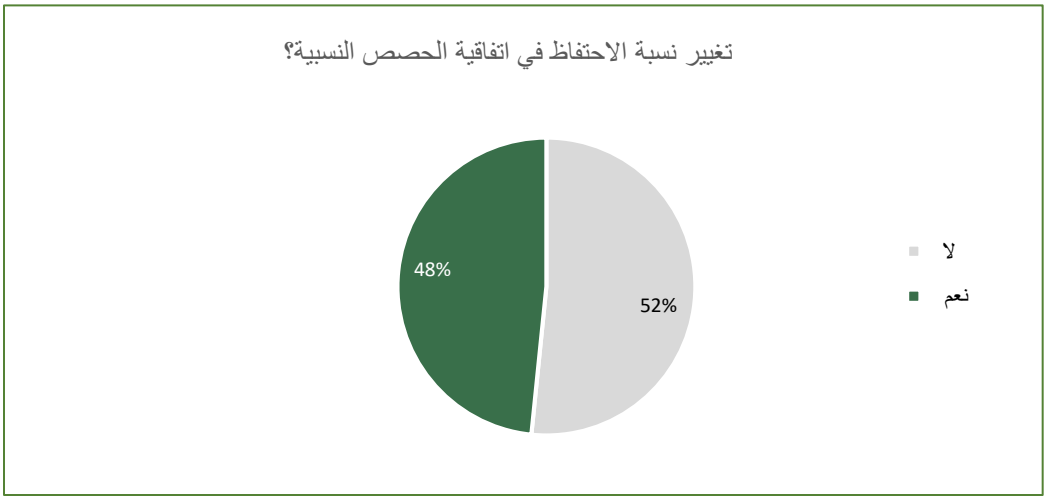

وأُعتبر ما يقارب من نصف اتفاقيات الحصص النسبية على أنها ذات مستويات احتفاظ دون المستوى الأمثل.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق التحسينات التي أوصى بها الإكتواريين المعينون فيما يتعلق باتفاقيات الحصص النسبية.

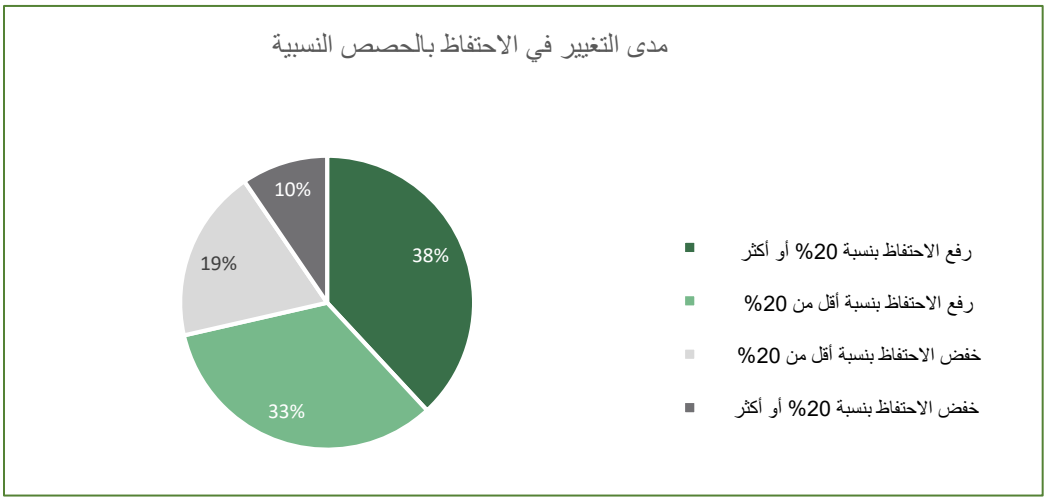

كما أشارت أكثر من ثلث التوصيات المذكورة أعلاه إلى زيادة الاحتفاظ بما لا يقل عن ٢٠ نقطة مئوية. في حين أن الغالبية العظمى من التوصيات كانت بزيادة الاحتفاظ في الاتفاقية، بينما أوصى ما يقارب من ثلث التوصيات بخفض مستوى الاحتفاظ.

وبالنظر إلى التأثير الكبير المتوقع للتوصيات المذكورة أعلاه، فيعني هذا وجود حاجة فورية من جانب إدارة الشركة لإعادة النظر في اتفاقيات إعادة التأمين الحالية. ويجب أيضًا موازنة التوصيات مع الاعتبارات التجارية وما إذا كان غطاء الاتفاقية الذي اقترحه الإكتواري المعين متاحًا بشروط معقولة.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإدارة ومجلس الإدارة مناقشة نتائج وتوصيات الإكتواري المعين باستفاضة، ووضع نقاط عمل واضحة استجابة لتلك التوصيات، بما في ذلك البحث في شروط اتفاقية بديلة مع شركات إعادة التأمين الحالية أو غيرها من الشركات ذات السمعة الحسنة، عند الاقتضاء.

فاعلية إجراءات إعادة التأمين

إن أحد متطلبات ضوابط الأعمال الإكتوارية هي قيام الإكتواري المعين بمراجعة فاعلية إجراءات الشركة وتقديم تعليقات عليها؛ لتقييم ما إذا كانت عقود إعادة التأمين تنقل مخاطر تأمين كبيرة إلى شركات إعادة التأمين التابعة لها.

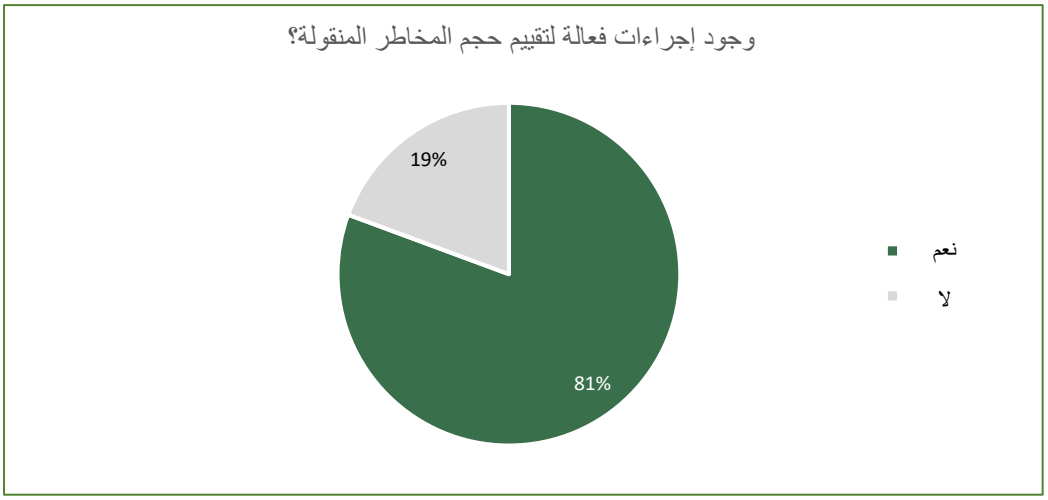

يتضح من خلال الاطلاع على الرسم البياني أعلاه، وبناءً على المراجعة التي أجراها الإكتواريين المعينون، أن ما يقارب من خُمس شركات التأمين لديها إجراءات غير فعالة للقيام بالتقييم المطلوب، مما يحد من قدرة شركات التأمين هذه على تحديد أي قصور في اتفاقيات إعادة التأمين الحالية ومعالجتها في الوقت المناسب.

توزيع منهجيات النمذجة

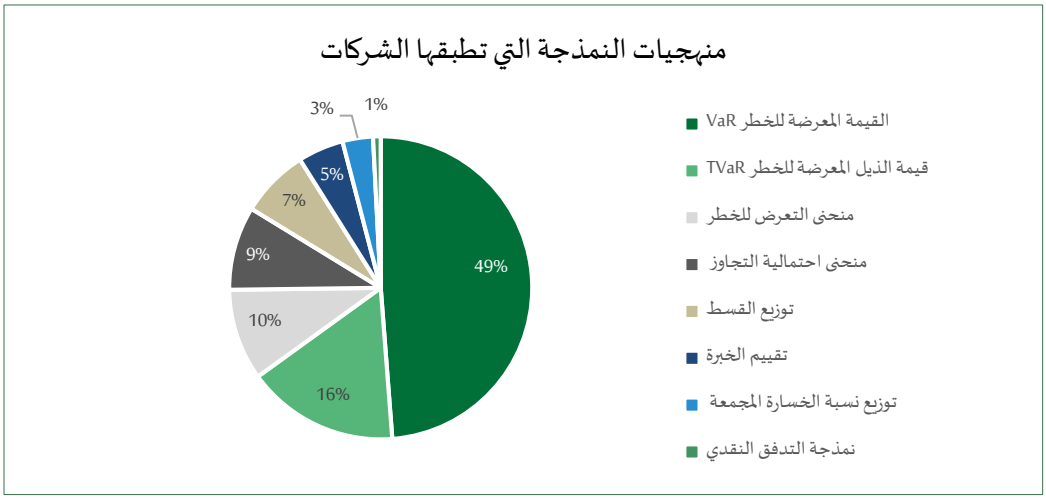

استخدمت غالبية شركات التأمين نهجين قياسيين في نمذجة المخاطر الإكتوارية، وهما: القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) وقيمة الذيل المعرضة للمخاطر (TVaR). وبحث البعض في منهجيات أخرى مستخدمين منحنيات التعرض ومنحنيات احتمالية التجاوز. ومن ناحية أخرى استخدم عدد قليل من شركات التأمين طرقًا أخرى على سبيل المثال:(تقييم السجلات، وتوزيع الأقساط، وما إلى ذلك)، والتي قد لا تتناسب مع متطلبات النمذجة المتطورة لهذه العملية.

وبشكل عام، كانت هناك بداية واعدة للتقييم الفني المنتظم لاتفاقيات إعادة التأمين لشركات التأمين في المملكة. وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تتحسن جودة التحليل الإكتواري الذي يقوم به الإكتواري المعين في السنوات القادمة، بحيث تُحسّن موثوقية التوصيات الإكتوارية للإدارة بنحو أكبر. كما يتوقع البنك المركزي تعزيزورفع مستوى التنسيق بين الإكتواري المعين والإدارة المعنية بإعادة التأمين في الشركة مستقبلًا بحيث تراعي التوصيات الإكتوارية الاعتبارات التجارية.

ج- تقرير الملاءة المالية ورأس المال ٢٠٢٠م

استحدثت ضوابط الأعمال الإكتوارية مطلبًا يلزم الإكتواري المعين بفحص الشركة وتقديم المشورة لها بشأن وضع الملاءة المالية لديها وتحديد جميع المخاطر الكبرى التي تتعرض لها الشركة باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية. وللتسهيل على الإكتواري المعين للقيام بهذا المتطلب، قدم البنك المركزي إطار عمل اختبارات التحمل والسيناريوهات لعام ٢٠٢٠م، حيث طلب من الإكتواري المعين بموجب الإطار تقييم متانة المركز المالي للشركة في حالة مواجهتها لمجموعة محددة من اختبارات التحمل والسيناريوهات السلبية.

جرى قياس تأثير كل اختبار تحمل/ سيناريو بشكل كمي على صافي قيمة أصول الشركة (صافي قيمة الأصول = إجمالي الأصول المقبولة - إجمالي الالتزامات) وهامش الملاءة المالية، قبل وبعد تأثير إعادة التأمين وتدابير التخفيف من المخاطر الأخرى -إن وجدت-. وقُدمت التقارير إلى البنك المركزي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م.

ووفقًا للمعايير المستخدمة في الإطار أعلاه، تمكن نتائج الاختبارات كل شركة تأمين من تحديد مدى انكشافها على أكبر المخاطر لها، وتقييم فعالية استراتيجيات تخفيف المخاطر وتحمل بيئة الأعمال المجهدة. كما تقدم الدراسة رؤى مفيدة للبنك المركزي فيما يتعلق بمواطن تعرض شركات التأمين للمخاطر المختلفة.

النتائج الإجمالية حسب نوع المخاطر

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة كل من المخاطر (من حيث التغيير في صافي قيمة الأصول) في التأثير الكلي للاختبارات والسيناريوهات المختارة على قطاع التأمين، قبل وبعد تأثير تعويضات إعادة التأمين وإجراءات تخفيف المخاطر الأخرى (إن وجدت).

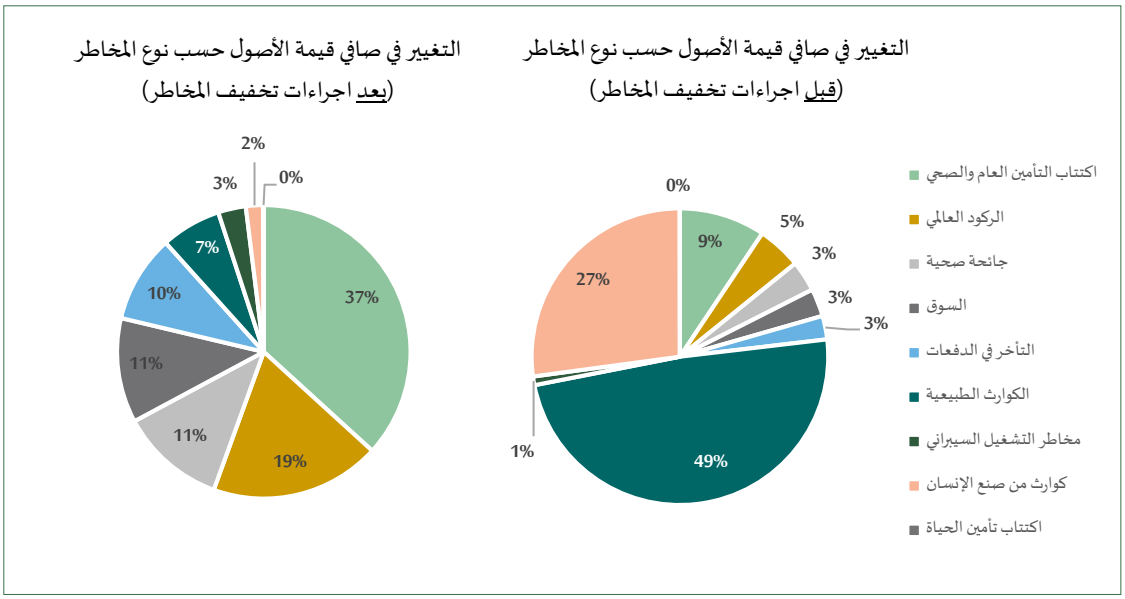

قبل السماح بتعويضات إعادة التأمين، فإن الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة في مدينة جدة التي ألحقت الضرر بالممتلكات والمركبات) لها أكبر تأثير محتمل على وضع الملاءة المالية لقطاع التأمين، تليها الكوارث البشرية التي تنطوي على أحداث كبرى يطال تأثيرها تأمين الممتلكات والطاقة والمركبات والطيران والتأمين البحري.

وتتغير الصورة بشكل جذري بعد الأخذ في الاعتبار مقدار المبالغ المستردة من إعادة التأمين المتوقعة في تلك السيناريوهات السلبية، حيث تشكل كل من الكوارث الطبيعية والكوارث البشرية نسبة صغيرة من التأثير الكلي على صافي قيمة الأصول. فبعد أخذ تخفيف المخاطر في الحسبان، يكون لمخاطر الاكتتاب في التأمين العام والصحي -أي عدم كفاية التسعير، أو نقص المخصصات الفنية- أكبر تأثير محتمل، يليه سيناريو الركود العالمي: وهو مزيج من أسعار النفط المنخفضة، وتراجع النشاط الاقتصادي، وإلغاء المشاريع، والنزوح الجماعي في الوافدين، وشح السيولة، وارتفاع معدل المطالبات، وزيادة عمليات الاحتيال.

كما يُظهر التأثير الكبير لتعويضات إعادة التأمين في السيناريوهات المذكورة أعلاه أن هناك اعتماد كبير من شركات التأمين على شركات إعادة التأمين في المواقف الصعبة، وبالتالي من المهم أن يكون هناك اتفاقيات مثلى لإعادة التأمين تتناسب بنحو ملائم مع قدرة الشركة على تحمل المخاطر.

النتائج الإجمالية حسب نوع المخاطر الفرعية (بعد إجراءات تخفيف المخاطر)

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع إجمالي التغيير في صافي قيمة الأصول حسب مجال المخاطر وحسب المخاطر الفرعية داخل كل مجال.

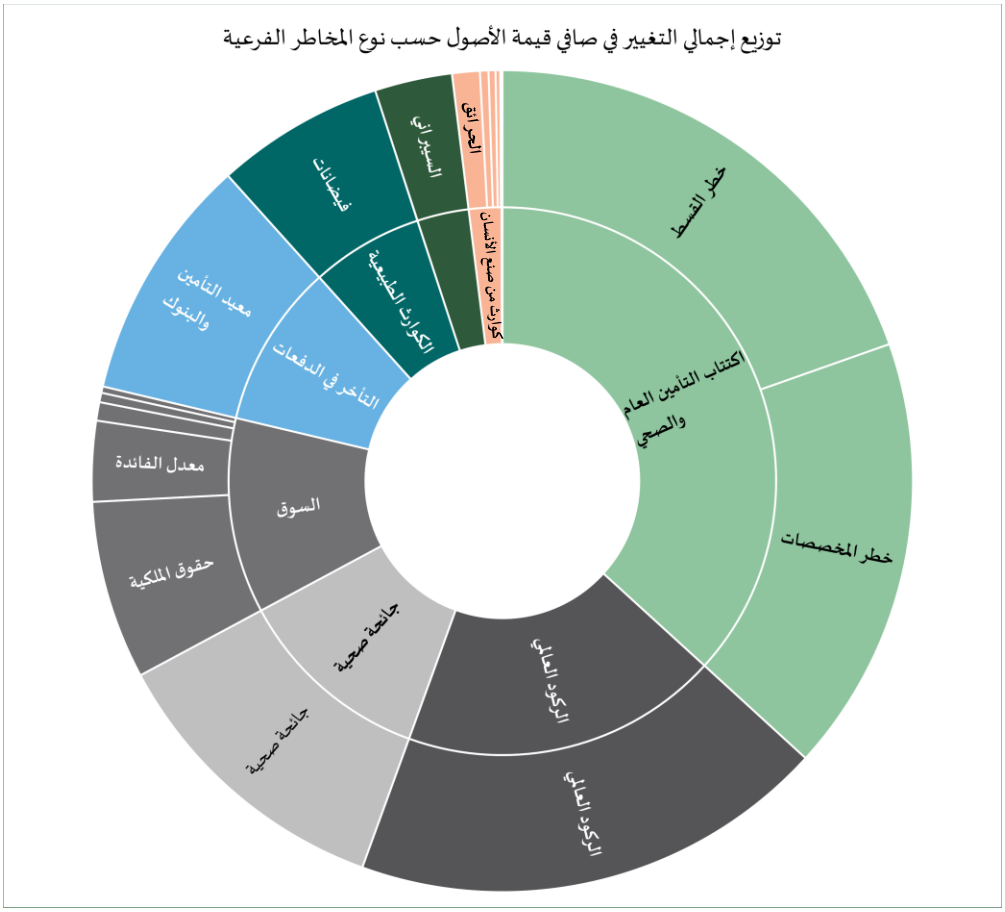

ويمكن ملاحظة أن مخاطر التسعير والاحتياطيات لها حصص متساوية تقريبًا في إجمالي مخاطر الاكتتاب في التأمين العام والصحي، مما يبرز أهمية الدقة في التسعير واحتساب المخصصات الفنية وتدعيمها ببيانات موثوقة وكافية، وأهمية الحوكمة الفعالة حول هاتين العمليتين الجوهريتين. وضمن مخاطر السوق تُعد استثمارات الأسهم الأكثر عرضة للمخاطر. وبعد تأثير المخاطر التشغيلية، مثل احتمالية تعرض أنظمة الشركة للهجمات السيبرانية، أحد المخاطر الجديدة نسبيًا ويسلط الضوء على أهمية إيلاء الاهتمام الواجب لهذا المجال نظرًا للاعتماد المتزايد على المبيعات عبر الإنترنت والاتصالات والعمل عن بعد.

ترتيب أعلى المخاطر لكل شركة تأمين

توضح الرسوم البيانية في الأقسام السابقة تأثير الملاءة المالية لكل من المخاطر على قطاع التأمين بشكل كلي. وفي المقابل، يستعرض الرسمان البيانيان أدناه حالة كل خطر لكل شركة ويوضحان معدل ظهور هذا الخطر في قائمة المخاطر الثلاثة الأولى لشركات التأمين. ويُعرض الترتيب قبل وبعد إجراءات تخفيف المخاطر.

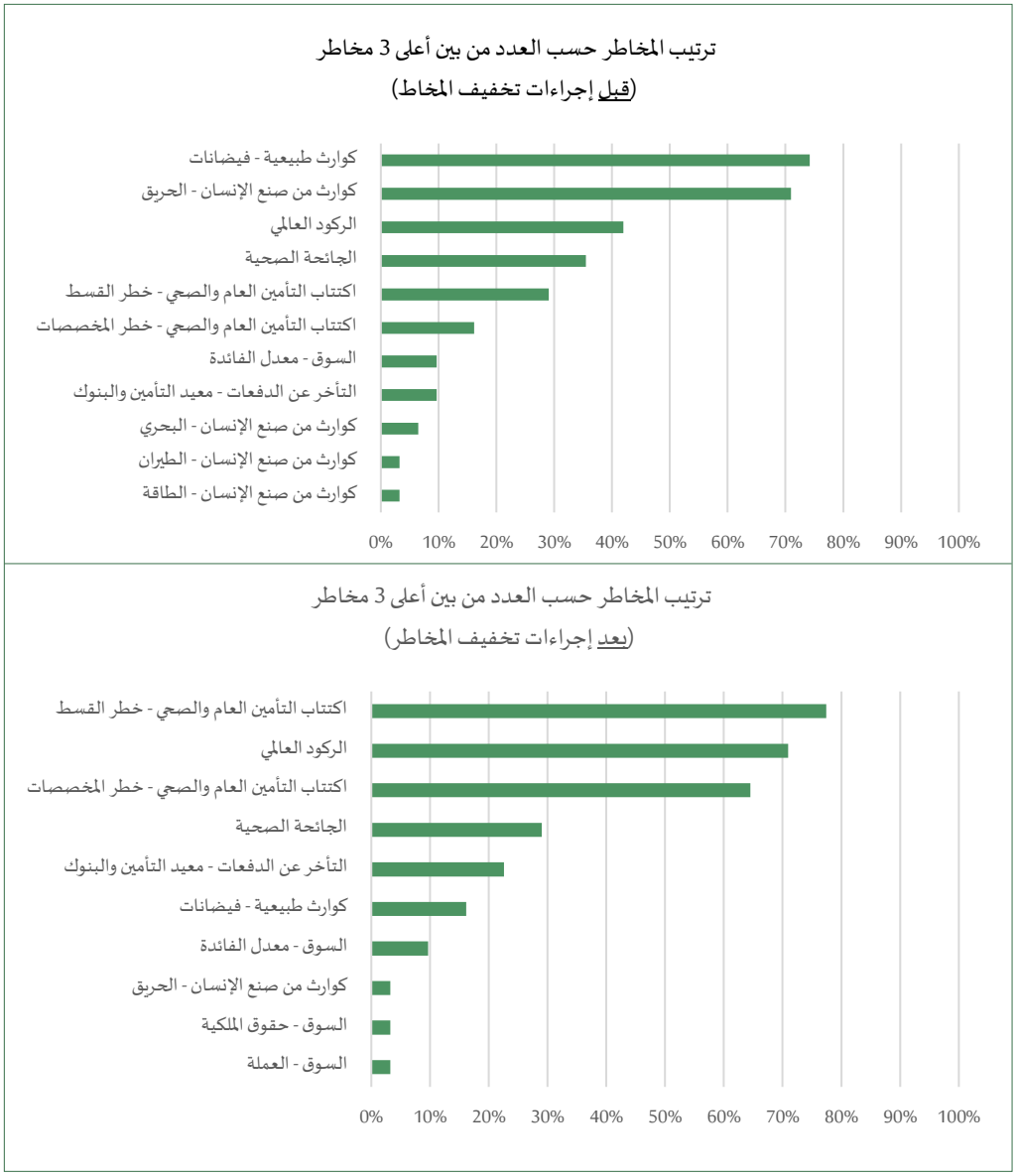

وقبل أخذ إعادة التأمين وتدابير تخفيف المخاطر الأخرى في الحسبان، غالبًا ما تأتي مخاطر الفيضانات ضمن المخاطر الثلاثة الأولى لشركات التأمين، تليها مخاطر الحريق في أكبر عقار مؤمن عليه من قبل كل شركة تأمين ومن ثم الوفيات والنفقات الطبية الناجمة عن الحريق إن وجدت.

وبعد أخذ إعادة التأمين وتدابير تخفيف المخاطر الأخرى في الحسبان، غالباً ما تأتي الزيادة في معدل الخسارة -أي مخاطر الأقساط-للتأمين العام والصحي ضمن المخاطر الثلاثة الأولى التي حددتها شركات التأمين، يليها الركود العالمي والمخاطر المتعلقة بالاحتياطيات للتأمين العام والصحي. كما صعدت مخاطر تعثر الطرف المقابل، بسبب الانكشاف لشركات إعادة التأمين والبنوك، من المركز الثامن -قبل تخفيف المخاطر- إلى المركز الخامس بعد تخفيف المخاطر، ويرجع ذلك أساسًا إلى محدودية تدابير التخفيف من المخاطر المتاحة، مما يبرز أهمية التعامل مع شركات إعادة التأمين والبنوك ذات السمعة الحسنة.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإدارة أن تدرس بعناية نتائج الاختبارات أعلاه لتشكيل استراتيجية أعمالها وترتيبات التخفيف من المخاطر. كما يتوقع البنك المركزي أيضًا أن تقوم الإدارة بتحليل موارد رأس المال المتاحة حاليًا مقابل تلك المشار إليها في الاختبار أعلاه، وإجراء مناقشات لتحديد الخيارات لمواجهة أي عجز محتمل إذا دعت الحاجة إلى ذلك في المستقبل.

د- **تقرير الاستمرارية لتأمين الحماية والادخار لعام ٢٠٢٠م**

تتطلب ضوابط الأعمال الإكتوارية قيام الإكتواري المعين بتحليل معدلات الاستمرارية لجميع منتجات الحماية والادخار طويلة الأجل والإبلاغ عنها. واستنادًا إلى التقارير المقدمة، يوضح الرسم البياني أدناه متوسط الاستمرارية لمدة سريان كل وثيقة تأمين، إلى جانب النطاقات الربعية والنسب الدنيا/القصوى للسنوات الخمسة الأولى بعد إصدار الوثيقة.

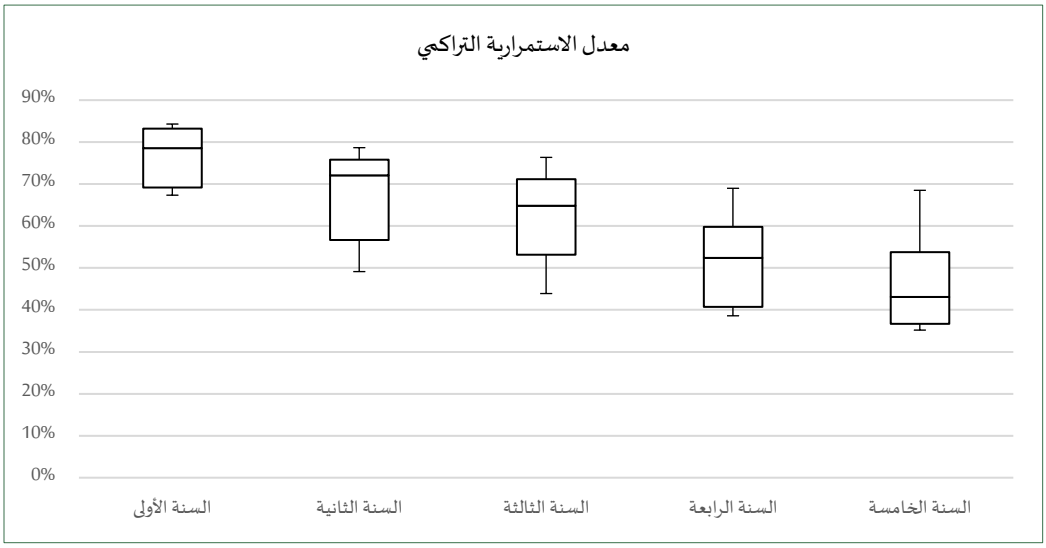

يمكن ملاحظة أن متوسط الاحتفاظ بالعملاء ما يزال منخفضًا للغاية. بحلول نهاية العام الأول، وبشكل متوسط، تكون أكثر من خُمس وثائق التأمين قد ألغيت، في حين أن أكثر من نصف إجمالي الوثائق الصادرة تكون قد ألغيت بحلول نهاية العام الخامس.

وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تستثمر الإدارة في تدريب موظفي التسويق لديها وفي تحسين قيمة عروض منتجاتها من أجل تحسين مستوى رضا العملاء عن تلك المنتجات، والذي سينعكس على تحسن معدل الاستمرارية في السوق.

هـ- **تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والخصوم لعام ٢٠٢٠م**

تتطلب ضوابط الأعمال الإكتوارية من الإكتواري المعين إجراء تقييم سنوي لمدى ملاءمة سياسة الاستثمار وإستراتيجية إدارة الأصول والخصوم الخاصة بشركة التأمين. وتتمثل التوصيات الرئيسية التي قدمها الإكتواريون المعينون في هذا التقرير لعام ٢٠٢٠م فيما يلي:

- تحسين سياسة الاستثمار لإثبات أن التوزيع المستهدف للاستثمارات يتماشى مع قدرة الشركة على تحمل المخاطر.
- تحسين سياسة تقبل وتحمل المخاطر، مثل تحديد مستوى تحمل التباينات في مدى توافق التدفقات النقدية للأصول والخصوم، والحد الأدنى من السيناريوهات التي على أساسها تحدد الأصول المتماثلة والأصول الفائضة اللاحقة، وما إلى ذلك.
- تحسين تنويع الاستثمارات من خلال البحث في فئات الأصول الأخرى المسموح بها ضمن قواعد الاستثمار الخاصة بالبنك المركزي.
- النظر في استبدال الودائع المصرفية منخفضة العائد باستثمارات طويلة الأجل نسبيًا بما يتناسب مع فترات الالتزام، والاستفادة أيضًا من تحسين مدى توافق التدفقات النقدية للأصول والخصوم.
- أن تأخذ استراتيجية الاستثمار بعين الاعتبار على - النحو الواجب - احتياجات السيولة الناشئة عن التزامات المطالبات.
- تحسين توثيق سياسة الاستثمار، مثل ما يتعلق بتحديد المخاطر وتقييمها، ومعايير قياس الأداء، ومقارناتها المعيارية، واختبار التحمل، وما إلى ذلك.

- مراقبة تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على خيارات الاستثمار المتاحة والتغييرات في المخاطر المرتبطة بكل خيار.

وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تناقش الإدارة توصيات الإكتواري المعين مع مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار في الشركة، وإجراء التحسينات عليها - إذا تطلب الأمر- في المجالات ذات العلاقة.

- نسخة للإكتواري المعين